للحاجة الى ذلك والبيع مجهولها للصيعان الاصاع فلا يصح لجهالة عين المبيع وقدره
بخلاف قفيز من صبرة والعدد ذمة اي انما ينعقد البيع في تاسع على المتعاقدان عينه
في العرف كخمس وقدره في الذمة مثلا او مثلثا فلو قال بعتك على اولاها
البيت هنطة اوبرنية اوزنة هذه الحصاة ذهبا لم يصح للجهل بالقدر نعم
ان عين العوض كان قال بعتك على اولاها ذا البيت من هذه الحنطة
صح لانكان الاحاد قليلة تلتفه ولابد ايضا من علمها بجنسه وصفته فلو باع على
او بنقد مطلقا وثم نقود لاغالب فيها لم يصح لجهالة للجنس في الاولى والصفة
في الثانية نعم ان ساوت قيم النقود وقت البيع وسلم المشتري ما تنه
ومثل المعين المعلوم العين بالصبرة والذمة المعلوم القدر بالصبرة في
قوله كما لو باعها بقفيز كل قفيز من الدراهم مثلا يصح وتبطل البيع بقدر
يصح الدال اي مع وجود كل من تحتها اي الصبرة حيث لا يجهل حالة الشتر
لمشتمها تخمين القدر فيكفي الظن نعم ان راى الموضع قبل وضع الصبرة
عليه صح لحصول التخمين وجاهل بالكلية بان ظن الصبرة على مستو
ثم ظهر خلافه خير ان بين الفسخ والامضاء الحاقا لما ظهر بالعيب
في البيع صحيح ثم مثل ايضا للمعين وكما في الذمة بقوله وكما لو باع صبرة
كل صاع بها اي بدراهم مثلا فيصح ولا يضر الجهل بجملة الثمن للعلم به
تفصيلا والبيع مع من بان يقول بعتك من هذه الصبرة كل صاع
بدرهم او بعتك كل صاع بها بدرهم هو ذو امتناع للجهل بقدر
المبيع تحقيقا وتخمينا وبعتها بعشرة دراهم كل واحد بنصب كل بدلا من الضمير
اي ويعتك هذه الصبرة بعشرة دراهم كل صاع منها بدرهم يصح لان تتوافق
العدد اي عدد الصيعان والدراهم بان خرجت الصبرة عشرة اصع لتوافق
الجملة والتفصيل بخلاف ما اذا لم يتوافقا للعدد الجمع بين جملة الثمن
وتفصيله كان بيع عبيد جمع بثمن واحد فلا يصح للجهل بحصة كل واحد
وسمه بعلم الامام لو كانوا لجمع مشتركين فيهم شروعا صح بيعهم بثمن واحد
وهو كذلك للعلم بحق كل منهم وخرج بجمع ما اذا كانوا لواحد فيصح لاحاد
المستحق وثمن ما اذا عين لكل منهم ثمن كما سيأتي ولا ان يبيع عبد
مثلا بما يخصه من الف تقسم على قيمة المبيع وقيمة عبد برآة فلا يصح لجهالة
الثمن في الحال نظرا الى انه قد يتفق المانع وانما ينعقد البيع في تاسع منظر الى ما سيؤ
فلا ينعقد بيع بالمرياه او احدها للجهل عن بيع المرء لا ميله في غالب
متعلق بينعقد اي انما ينعقد البيع في تاسع منظر الى ما سيؤ
الرؤية الى العقد كالاطعمة التي يسرع فسادها فلا ينعقد بيعه دون

يطيب نشره كالاراضي والاواني والنحاس نظرا للغالب فيها ودون ما يحمل الذبيح
وعدته بحمل السواكا لحيوان لان الاصل بقاء المروي بحاله قال الماوردي وانما
يكفي الرؤية السابقة اذا كان حال العقد ذاكرا للاوصاف فان شبها بطول
المدة ونحو فنوبح غائب او بعضه معطوف على الضمير في نظرا اي نظرهو
اي كل المبيع او بعضه ان دل على باقيه كظاهر صبرة للحنطة واعلا الصبرة
والمثل وسائر المائعات في الظروف بخلاف ما لا يدل بعضه على باقيه كصبرة
الشعير والسمسم جزاف او نظر ميوان لنبا في المبيع وان لم يدل عليه كفخش
الرمان والبيض لان صلاح باطنه في آنية لا يدرى بحاله فيعتبر القشر ان
وجلد الكتاب ونحوها وتعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به واستثنى
جمع الجماع في كوز فانه صحيح لمشقة رؤيته ولان بقاءه في الكوز من
سنة او اخرى نفسه او اشراها فيصح وان لم يرها بان يكون نائما حين
اشتراه بل البصير لا يرى بعض نفسه فلو بان التغير عما رآه قبل
التغير في مسئلة مما اشتراه معتمدا على رؤيته السابقة لم يبطل ولو بان التغير قبوله
بعينه بخيار بين الفسخ والامضاء لان الرؤية السابقة كالشرط في الصفات
الكائنة عند الرؤية فاذا بان فوت شيء منها كان بمثابة الخلف في الشرط وكتفي
بقوله لان البائع يدعي عليه على فعله الصفة ووضاه بها والاصل عدمه
لا يخفى عليه بالعيب وبما تقرر علم ان شروط المعقود عليه غير الربوي ستة
نفعه وطهارته او امكانها وقدرته تسليمه والولاية عليه والعلم به ورؤ
ويتم من حمل الاخير داخل فيما قبله فتلون الشروط ستة وعليه حرحي
في المنهاج وغيره وفي طعامين وجوهري ثمن هذا باب الربا وهو عقد
على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد فمع
تاخير في البدلين لواحدهما وهو ثلاثة انواع ربا الفضل وهو زيادة
احد العوضين على الاخر وربا اليد وهو البيع مع تاخير قبض احدهما
وربا النسا وهو البيع لاجل وكل منها حرام وتقدير كلامه انما ينعقد
البيع في غير طعامين وجوهري الثمن بما مر فقط وفي طعامين وجوهري
الثمن بما مر مع الحلول وتقابض لذلك اي عند مجلسه اي العقد قبل ان
تخاير اي ان يختار احدهما لزوم العقد هذا في البيع احدهما بخيار
جنسه مما ذكر في علة الربا كبر بشعير وكذا في البيع له جنسه كبر
بر ما صح بيعه بالبر مع جهل بالمساواة بينهما للاتباع في الصحيحين
ذا وعلة ربا الطعام الطعم وفي جوهري المطعوم جوهريته وقيل
بكسر بذلك والطعام ما قصد لطعم الادمي غالبا اقتيتا او تداويا او تفكها

Copyright © King Saud University